



منظمة أمريكية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ترد على تقرير حكومة البحرين الفصلي بشأن الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل

خلال الدورة 27 لمجلس حقوق الإنسان، قدمت حكومة البحرين تقريرها الفصلي عن حالة التوصيات المقدمة خلال الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل. تزعم فيه الحكومة أنها حققت تقدماً في ما يخص العديد من التوصيات، بما في ذلك: تحسين قوانين مكافحة التعذيب والإفراج عن السجناء السياسيين وتحسين وضع المرأة في المجتمع وإصلاح النظام القضائي. أما في الواقع، فإن التحسينات التي استشهدت بها الحكومة سطحية إلى حد كبير، كما فشلت في معالجة جوهر التوصيات المقدمة خلال الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل.

تزعم حكومة البحرين أنها نفذت إصلاحات لمعالجة التوصيات 115.22، 115.42، 115.84، 115.85، 115.86، 115.87، 115.92، 115.106، 115.108، 115.111، 115.112، 115.113، 115.121 بشأن تجريم التعذيب وتعويض ضحايا التعذيب. وتقول الحكومة في تقريرها أنها غيرت التعريف القانوني للتعذيب ليتوافق مع اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتستنهد الحكومة بإنشائها وحدة التحقيقات الخاصة ومكتب المفتش العام ومكتب المعايير المهنية داخل وكالة الأمن القومي كوسيلة لملاحقة المعذبين. بالإضافة إلى ذلك، تحقيقات وكالة الأمن القومي في تعذيب المحتجين السياسيين من قبل أفراد الأمن أدت إلى إحالة عدد قليل منها إلى المحاكم ومعظمها محاكمات لموظفين في رتب متدنية. كما يظهر تقرير صدر مؤخراً عن المؤسسة الوطنية البحرينية لحقوق الإنسان استمرار تقارير تعذيب واسعة الانتشار ومنهجية من السجون البحرينية. ^١ وهكذا، فإن حكومة البحرين تعزز ثقافة الإفلات من العقاب، حيث يستمر التعذيب ولا يتلقى الضحايا التعويض الملائم.

تستمر حكومة البحرين في تأكيد أنها اتبعت توصيات 115.98، 115.114، 115.116، 115.117، 115.118، 115.125 المتعلقة بمراجعة الإدانات ضد المتظاهرين السلميين. حيث تزعم الحكومة أنها لا تحتجز سجناء بسبب ممارستهم حرية التعبير عن آراءهم السياسية. ومع ذلك، فإن أعداداً كبيرة من السجناء السياسيين، ومن بينهم عبد الهادي الخواجة، وإبراهيم شريف، وغيرهم ممن اعتقلوا خلال احتجاجات مارس 2011، لازالوا معتقلين بنهم جنائية، كما سجنحت الحكومة مؤخراً المدافعة عن حقوق الإنسان مريم الخواجة في سبتمبر 2014 ثم قامت بالإفراج عنها.

كما قيدت حكومة البحرين الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. فخلال جلسة خاصة للبرلمان البحريني، أصدرت الحكومة توصيات أمنية لحظر "المظاهرات والمسيرات والاعتصامات" في الليل وفي العاصمة أو بالقرب من أماكن مثل مراكز التسوق والمطارات والمستشفيات. ^٢ إلى جانب ذلك استخدمت البحرين قوانين مكافحة الإرهاب لاضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان، مما خلق بيئة يستمر فيها معاقبة المتظاهرين السلميين لممارستهم حقوق الإنسان الأساسية.

بعد تقرير لجنة تقصي الحقائق، أصدرت حكومة البحرين إصلاحات قانونية تفرض على المحاكم المدنية مراجعة القضايا التي حكم فيها سابقاً في محكمة الأمن الوطني. وفي حين رحب المجتمع الدولي بهذه الخطوة، استمرت المحاكمات في المحاكم المدنية في الحياد عن المعايير المقبولة دولياً للمحاكمة العادلة. كما لازالت الأدلة التي تم الحصول عليها تحت التعذيب وغيرها من الإعتداءات مقبولة والمعايير الدولية للشفافية الواجب توافرها لم تطبق. ^٣

لازالت الحكومة مقصرة في سن الإصلاحات التي تفي بالتوصيات 115.38، 115.39، 115.48، 115.49، 115.50، 115.51، 115.68، 115.69، 115.71، 115.72، 115.73، 115.74، 115.77، 115.139 المتعلقة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، وقانون الأسرة. لقد وافق الملك على الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية، والهدف منه هو البحث عن "التمكين الاقتصادي؛ التمكين السياسي؛ دمج احتياجات المرأة (تكافؤ الفرص)، والاستقرار الأسري". ^٤ ولازالت الحكومة تفكر في سحب التحفظات على اتفاقية سيداو، وبالتحديد في ما يخص المواد 2 و 9 (2) و 15 (4)، و 16، ولكنها تقول أن التحفظات ستبقى "حتى يتم الانتهاء من الإجراءات التشريعية والدستورية اللازمة". ^٥ بالإضافة إلى ذلك، في حين أرسلت الحكومة مشروع قانون السماح للمرأة البحرينية بإعطاء جنسيتها إلى أبنائها إلى السلطة التشريعية، توقف هذا القانون في البرلمان، ولم يتم اتخاذ أي إجراء عليه خلال الأشهر الستة الماضية. ^٦

بعد الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، قبلت حكومة البحرين التوصيات 115.40، 115.55، 115.129، 115.131 بالكامل بشأن إقامة الحوار الوطني. الأسبوع الماضي، أعلن ولي عهد البحرين أنه تم الاتفاق في الحوار الوطني بشأن الإصلاحات التشريعية



والقضائية وتوزيع الدوائر الانتخابية. بيد أن الحكومة توصلت إلى هذا دون مدخلات من الوفاق أكبر جمعية معارضة في البحرين التي انسحبت من الحوار في 2013 بعد أن اعتقلت الحكومة خليل المرزوق تحت قانون الإرهاب في البحرين لمشاركته في الاحتجاج. ^{vii} واختتمت الوفاق أن الحكومة لن تصغي لمخاوفهم، واختارت مواصلة الحوار دون مشاركتهم. ونتيجة لذلك، لا تزال القضايا المهمة قائمة بسبب فشل الحكومة في مشاركة شخصيات المعارضة في الحوار الوطني بالطريقة التي يتم فيها سماع أصواتهم وآرائهم واحترامها.

لقد فشلت حكومة البحرين بشكل منهجي في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل بطريقة مجدية. والتقدم الذي تستشهد به الحكومة لم يقدم شيئاً يذكر في الواقع للحد أو لتحسين أوضاع المرأة والنشطاء السياسيين في البحرين. للمزيد من المعلومات حول محدودية تطبيق البحرين لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل في دورته الثانية، يرجى الاطلاع على تقرير "متابعة الاستعراض الدوري الشامل للبحرين في الدورة الثانية"، على الرابط التالي في الموقع الإلكتروني لمنظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين: http://adhrb.org/wp-content/uploads/2014/04/ADHRB_February2014_web.pdf

ⁱ "تابعان وغير خاضعان للمساءلة: تقرير الظل عن الأمانة العامة للتظلمات التابع لوزارة الداخلية في البحرين والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان"، منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين. يوليو 2014.

ⁱⁱ "صدور مرسومين عن جلالة الملك"، وكالة أنباء البحرين. 6 أغسطس 2013. <http://www.bna.bh/portal/mobile/news/574372>، "خطوة البحرين لإضفاء الشرعية على القمع" البحرين ووتش. 7 أغسطس 2013. <https://bahrainwatch.org/blog/2013/08/07/bahrains-move-to-legalise-repression/>

ⁱⁱⁱ "تابعان وغير خاضعان للمساءلة: تقرير الظل عن الأمانة العامة للتظلمات التابع لوزارة الداخلية في البحرين والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان"، منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين. يوليو 2014.

^{iv} مملكة البحرين: تقرير الاستعراض الدوري الشامل الفصلي. "حكومة البحرين. سبتمبر 2013. 36-37.

^v المرجع السابق 4 - 5.

^{vi} المرجع السابق 5.

^{vii} "تقرير متابعة الاستعراض الدوري الشامل للبحرين في دورته الثانية" منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين. يناير 2014. 50.